ولا تهاون فان لم يلتقطه واحد منهم جعله الحاكم او غيرها **الثانية** يجوز للملتقط
نقل اللقيط من بادية الى قرية او بلدة ومن بلدة الى بلدة ولا عكس فلا يجوز نقله من
بلدة الى قرية ولا من قرية الى بادية ويستثنى من ذلك ما لو قربت البادية بحيث
يسهل المراد منها على النص وقول الجمهور بناء على ان المعنى في المنع خشونة مجلس
البادية ويجوز نقله من بلدة الى اخرى ومن بادية الى بادية وقد تناول ذلك
ومن كل الى مثاله ومحله عند امن الطرق وتواصل الاخبار فان كان مخوفا او
انقطعت الاخبار بينهما لم يجز قطعا ولو كان في البادية واحد بدوي ينتقل من
موضع الى اخر فالاصح انه لا يضر وقد يخرج ذلك بقوله ومن كل الى مثاله فان السفر
المستمر ليس كالاقامة وان كان في بادية **الثالثة** للملتقط حفظ مال
اللقيط مستقلا بذلك من غير احتياج الى اذن الحاكم

ص

كالدار فيها والذي عليه ولحفظه لا ما دنا اليه
ولا الدفين تحته وان لقوا خطا والحاكم منه ينفق
ثم مع الاشهاد ثم من قضى من مال بيت المال ثم استقرضا
عليه واللقيط مسلم بان يوجد حيث احد مناسكن
ولو مع استلحاق محض ذمي ان عدم الحجة بعد الحكم
كالطفل في الاصول وفيمن هم تسباته بدون اصل مسلم
ثم تكفر تابع للدار بعد اصليا من الكفار
وتابع السابي واصل عدل بالكفر وهو بالغ مرتدا

ش فيه مسايل **الاولى** مال اللقيط الدار هو فيها اي وحده وكذا الخيمة
وفي البستان وجهان نقلهما الماوردي وطردهما صاحب المستظهري في الضيعة
قال النووي وهو بعيد فينبغي القطع بالمنع **قلت** وطردهما الماوردي ايضا
في الضيعة ومن مال اللقيط ما هو موضوع او مخته ولو كان تحت فراشه من نقد او
قماش او غيرهما بخلاف ما هو قريب منه او مدفون تحته ولو وجدنا خطا مكتوبا
مع الدفين بانه له والتصريح به بد من زيادة النظم وصحح الغزالي في هذه الصورة انه
لو قال الامام ليت شعري ما يقول لو دلت على دفين بعيد قال النووي يقتضاه
ان يحمل للقيط فان الاعتماد على الرقعة لا على كونه تحته **الثالثة** يحكم باسلام
اللقيط اذا وجد حيث سكن مسلم وهو مراد النظم بقوله مناسكن كان بدار الاسلام
التي يسكنها المسلمون او بدار فتحوها واقروها بايديهم كدار صلحا او بعد ملكها بجزية
او كانت سكن المسلمين فغلب عليها الكفار وانتزعوها منهم كقرطبة او بدار الكفر
ومقتضى التعبير بالسكن ان لا يدخل في ذلك المجتاز ولم يعبر به في الروضة والمنهاج
وغيرهما الا في دار الكفر وعبروا في دار الاسلام بقولهم وفيها مسلم ومقتضاه اعتبار

السكن

السكن فيما اذا كان في دار الكفر والاكتفاء في دار الاسلام بمجرد الاجتياز لحرمتها ولو استلحقه
ذمي بعد الحكم باسلامه اثبتنا نسبه واستمر اسلامه الا ان يقيم بينة بنسبه فيحكم بكفره
تبعا له ولما ذكر الحكم بالاسلام بتبعية الدار تبعية من اخرين احداهما الحكم باسلام
الطفل بطريق التبعية لاحد اصوله المسلم ولو كان جدا او جدة بعيدا وغير وارث
كاب الام ولو مع وجود الاب على الاصح وصحح من الرفعة والسبكي مقابله وفي معنى
الطفل في ذلك المجنون ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلا ثم جن في الاصح ثانيهما الحكم باسلامه
بالتبعية لسابيه فاذا سباه مسلم مفردا عن اصوله حكم باسلامه تبعا له قال النووي
ومعنى سبيه معه كونهما في جيش واحد وغنيمة واحدة ولا يشترط كونهما في ملك
رجل واحد قال البغوي اذا سبي ابويه غير سابيه ان اتخذ العسكر تبع ابويه والا تبع
السابي وقول النظم او فيمن هم سباته احسن من تعبير الحاوي بقوله من سباه لشموله
ما اذا سباه جماعة فيهم مسلم فانه يحكم باسلامه تبعا له وقوله بدون اصل احسن
من قول الحاوي وجده فانه لو كان معه غير واحد اصوله من عصابته او غيرهم كان
مسلما ايضا ومن حكم باسلامه بتبعية الدار ثم بلغ ووصف الكفر لم يجعل مرتدا بل يعد
كافرا اصليا حتى يقر على كفره كذا اطلقه الاكثرون ومحله ان يكون في الدار كفار
فان لم يكن فيها كافر اصلا فهو محكوم باسلامه ظاهرا وباطنا فلا يقر على كفره قطعا
كما حكاه في الكفاية عن الماوردي اما لو حكم باسلامه بتبعية السابي او الاصل ثم وصف
الكفر بعد البلوغ فانه يجعل مرتدا ولا يقر على ذلك

ص

وهو اذا الدعوى برق تقدم حريته تقبل حر مسلم
الا ببالغ ولم يسلم فقد قالوا به وبقدفه يحد
والقطع بالقطع وارش ما جني في بيت مال وله الارث عنا

ش اللقيط حر ان لم يدع احد رقه فان ادعى رقه فسنذكره بعد ذلك واستثنى شيخنا
الامام البلقيني ما اذا وجد في دار الحرب التي لا مسلم فيها ولا ذمي قال فهو رقيق
لانه محكوم بكفره ودار الحرب تقتضي استرقاق الصبيان والنساء وحمل كلامهم على
دار الاسلام قال ولم ار من تعرض له واذا قتله حر مسلم قتل به الا ان يكون قتله بعد
بلوغه وقبل افصاحه بالاسلام فلا يجب بقتله قصاص وانما تجب الدية كذا في
الحاوي وصححه النووي في تصحيح التنبيه لكن ظاهر كلام الروضة واصلها وجوب
القصاص فان حمله على القصاص كان الخلاف فيما اذا قتل قبل البلوغ وظاهر ما قدمته
له في الترجيح الا انه غير لازم فقد يتوجه في المبني غير الراجح في المبني عليه ويدل له ان هنا
طريقة قاطعة بعدم وجوب القصاص وايضا فالاظهر عدم وجوب القصاص فيما اذا
حكم باسلامه تبعا لابيه وقتل قبل البلوغ وقبل الافصاح فاولى ان لا يجب في المحكوم
باسلامه بالدار وكذلك قال في المهمات ان ما اقتضاه كلام الروضة غلط

عجيب وصوب ما تقدم وذكر الرافعي في الظهار ان كل ذلك ما اذا قتل بعد التمكن من الاخبار
عما عنده فان كان قبل تحمله حكم بالوقف البلوغ على ان في وجوب دية الحر المسلم في هذه
الصورة اشكالا لجواز الغرة فكان ينبغي التوقف الى ظهور الحال وقد اشار في النظم الى اشكال ذلك
بقوله قالوا يعني انه المنقول وفيه نظر ولذا اجاب علي فاذنه الحداد كان محصنا وعلى قاطع
طرفه القطع اذا طالب به بعد بلوغه وفيما اذا لم يجب بالاسلام الاشكال المتقدم فان
جني اللقيط على غيره خطا فارش جنايته في بيت المال واذا مات فارثه له اي لبيت المال

ص

استلحق اللقيط شخصان حلم ... بحد ثم بقايف علم
اهل الشهادات جميعا جربه ... بعرض مولود علما نسبه
وانه اصاب في اصناف ... اربعة في اربعة يوافي
اب اوام قلت مع اشكاله ... فيه لعلم قايف بالحال
لواطي عطهر وكالتحلل ... بالحيض والشرط نكاح الاول
بصحة وان لواحد جعل ... ثم لثاني فاليه ما انتقل
ثم انتسابه لميل الكلد ... وفي نزاع حضنه لحكم باليد

ش

يصح استلحاق اللقيط ولو من كافر وعبد الا انه لا يلحق بالكافر في دينه الا
ببينة فان استلحقه اثنان لاحدهما بينة حكم بها فان استويا في فقد البينة او وجودها
عرض على القايف ويعتبر فيه وصفان احدهما كونه اهلا للشهادات ثانيهما كونه مجربا
الاصابة في ذلك بان يعرض عليه ولد معروف النسب اربع مرات ليس في الثلاث الاول
منها واحد من ابويه وفي المرة الرابعة مع احدهما والام اولى فاذا اصاب في المرات كلها
نفيا واثباتا علم كونه عالما بذلك فلا يحتاج بعد ذلك في كل عرض الى تجربة واستشكل
ذلك في النظم تبعا لشيخه البارزي فانه قد يعلم القايف هذا الحكم وهو انه لا يكون معه
في الثلث الاول واحد من ابويه فلا ينتفي نسبها فايدة وقد تكون اصابته في الرابعة اتفاقا
فلا يوثق حينيذ بالتجربة فالاولى ان يعرض مع كل صنف ولد لواحد منهم او في بعض
الاصناف ولا يخص به الرابعة فاذا اصاب في الكل قبل قوله بعد ذلك قال وينبغي
الاكتفاء بثلث مرات والله اعلم ونظير ذلك في العرض على القايف ان يشترك اثنان في
وطء امراة في طهر واحد لشبهة او يتخلل بين وطئهما حيض لكن يكون الاول واطئا
في نكاح صحيح دون الثاني فلو الحقه القايف باحدهما وجعله له ثم رجع عن ذلك والحقه
بالثاني لم يلتفت اليه ولم ينتقل للثاني فان فقد القايف اي على دون مسافة القصر
كما حكاه الرافعي عن الروياني واقره وسبقه الماوردي وقال في النهاية الذي لحب
الرجوع اليه عندنا ان يقال لاختيار الطفل في حكم اليد ل عن القافة فمعتبر في
غيبة القايف ما يعتبر في غيبة شهود الاصل عند استشهاد الفرع وقواه في
المهمات وقال القوراني ان المراد ان لا يوجد في الدنيا قايف فحينيذ فينتسب الولد

الى

الى من قبل نفسه اليه وهو المراد بالخلد وهو بفتح الخاء المعجمة واللام ثم ان انما يكون ذلك بعد
البلوغ وقد فهم ذلك من قول المصنف في باب الحجر ان الطفل يحجر الى البلوغ من الايمان
وغيره اما لو تنازع اثنان في حضانة اللقيط بعد التقاطه فالحكم به لمن هو في يده منهما فان
كان في يدهما وحلفا اقرع بينهما فان نكل احدهما حلف الحالف وان لم يكن في يد واحد
منهما اقرع الحاكم في يد من شاء منهما او من غيرهما وان اقام احدهما بينة حكم بها وان
اقاما بينتين رجحت بينة صاحب اليد والا استظهرا وصار كان لا بينة

ص

وهو بدعوى ذي يد يرى لا ... باللقط او بالحد لا ان حصلا
دعواه في الصبي وبالغا جحد ... وجحد مع سبب الملك لقد
وزته اولدته امته ... وقول ذا له فقط لا تدته
او باعتراف مالغ بما اعتنى ... للغير بالرق وان غيرنفا
ولا بحريته واستثن ما ... يضر في تصرف تقدما
غيرا في المراة مستمر ... زوجية وسلمت كالحر
سيد هالة الاول مما ... جعل مهر المثل والمسمى
وفرعها من قبل ان تقرا ... حر وتعتد بثلث اقرا
ان طلقت وقل له الرجعة ... ثم لشهرين وخمس ان فلك
وليفسخ نكاحه ثم حمل ... نصف المسمى والجميع ان دخل
من الذي في يده وكسبه ... ادي لدين قبل اقراره به
وفاضل المال لمن اقر له ... والدين في ذمته تحمله
واقتص من هذا لقتل عمد ... من قبل اقرار ولو بعد

ش

الضمير في قوله وهو للمدعي رقه ولا يختص ذلك باللقط فالمدعي به قد يثبت
بامور احدها ان يكون المدعي لذلك صاحب اليد عليه الا ان يكون يده عن التقاط
او يجحد ذلك ان كان ممن يعتبر جحده بان يكون بالغا فان الصبي لا عبارة له واليه اشار
النظم من زيادته لا ان حصلا دعواه في الصبي فلو ادعى رق صبي في يده من غير التقاط ثم
بلغ وجحد لم يلتفت الى جحده واستمر رقه الا ان تقوم البينة بحريته ثانيها ان يقيم
المدعي جحد على ذلك اي بينة مع بيان سبب الملك من شراء او ارث والتصريح بالارث
من زيادة النظم او يشهد البينة بان امه ولدته وان لم تقل في ملكه لذا صحح في اصل
الروضة وصحح في تصحيح التنبيه انها لا تقبل حتى تشهد انها ولدته في ملكه او مملوكا
له ويوافقه كلام الرافعي في الدعاوي وفرق بينهما في الكفاية بان كلامه هنا في اللقيط
والمقصود فيه معرفة الرق من الحرية والشهادة بان امه ولدته تعرف رقه في الغالب
لانما تلد الامة مملوك وولادتها للحر نادر فلم يعول على ذلك والمقصود في الدعاوي
تعيين المالك لان الرق متفق عليه وذلك لا يحصل الا بان امه ولدته وقول

النظم وقوله ذا اي المدعي لا يلتفت اي الرق لمجرده حتى يقيم عليه بينة هو مفهوم ما ام الحاوي *
والتصريح به من زيادة النظم ثالثها اعتراف المدعي رقه للمدعي بالرق اذا كان بالغا بشرط
ان لا يسبق منه اعتراف لغيره بالرق سواء فقه ذلك الغير ام لا ويشترط ان لا يسبق منه
اعتراف بالحرية وقال شيخنا الامام البلقيني في سبق الاقرار بالحرية ينبغي ان يقيد بما اذا لم
يكن ذلك في جواب خصومة فان كان في خصومة لم يؤثر على الارجح كما قال المشتري لمدعي
ملك ما اشتراه على وجه الخصومة هي ملكي وملك بايعي فله الرجوع على البايع بالثمن اذا ثبت
انه للمدعي وفي الضمان لو انكر على وجه الخصومة فقامت بينة بضمان باذن فله الرجوع اذا
ادى واذا انكر الزوج القذف فقامت به بينة واراد اللعان فله ذلك انتهى وله مع اجتماع
هذين الشرطين ما يضر بغيره في التصرفات المتقدمة فعلم ان ثبوت رقه مطلقا اما
هو بالنسبة للمستقبل واما ما في الماضي فلا يقبل منه الا ما لا يضر بغيره وتفصيل
ذلك ان المدعية للرق بالشرطين المتقدمين ليستمر نكاحها ان كانت مزوجة وتسلم
للزوج تسليم الحرة اي ليلا ونهارا وان تضر السيد بذلك ولسيدها الذي اعترفت
له بالرق على زوجها بعد الدخول الاقل من مهر المثل والمسمى والولد الحاصل قبل
الاقرار حر وتعتد اذا طلقت بثلاثة اقراء ولزوجها الرجعة في جميعها والتصريح
بالنظم من زيادة النظم ولا تعتد لموت الزوج الا عدة الاماء شهرين وخمس ليال
لانه لحق الله تعالى ولا ضرر على الزوج في نقصه وان كان المقر بالرق عبدا انفسخ
نكاحه وعليه قبل الدخول نصف المسمى وبعد جميعه ويؤديه مما في يده للتجارة
ومن كسبه كما يؤدي ديونه التي لزمته قبل اقراره بالرق من ذلك وما فضل من
ماله عن الديون يكون للمقر له بالرق وما فضل من دونه عما في يده يبقى في ذمته حتى
يعتق ويقتص من المقر بالرق اذا قتل عمدا ولو كان قتله قبل الاقرار ولو كان مقتوله
عبدا والتصريح بما يكون القتل قبل الاقرار ويكون المقتول عبدا من زيادة النظم وهو
داخل في عبارة الحاوي

باب الفرائض

ص
خرج من تركة الميت حق بالعين كالزكاة والرهن تعلق
والعبد الجاني والمبيع مات من كان اشتراه مفلسا ثم
جهيز والدفن بالمعروف ثم الديون لزمته دون في
وارثه كالمرهن بالدين وان تعين الوارث كم
دين يرد العين او يؤدي في يد عدوان ولم يؤد
يفسخ وفي وجه قوي ثان تصرف الوارث كالضمان
ثم الوصايا نفذت من ثلث باقيه ثم ما بقي للورث

ش يبدأ من تركة الميت باخراج حق تعلق بعين التركة كالزكاة والرهن والعبد
الجاني والمبيع اذا مات المشتري مفلسا وهذه الصور امثلة والضابط

التعلق

التعلق بالعين ويندرج في ذلك خمس عشرة صورة جمعتها في تحرير الفتاوي والتصريح بالزكاة من زيادة
النظم وقال السبكي لا حاجة لاستثنائها لانه ان كان النصاب باقيا فالاصح انه تعلق
شركة فلا يكون تركة فليس مما نحن فيه وان كان النصاب تالفا فان قدمنا دين الادمي
او سوينا فلا استثناء وان قدمناها فتقدم على دين الادمي لا على التجهيز وقال في موت
المشتري مفلسا الثابت للبايع حق الفسخ على الفور فان فسخ على الفور خرجت عن التركة
فلا استثناء وان اخر بلا عذر سقط حقه منها فتقدم مؤنة التجهيز عليه او لعذر فهي ملك
الورثة وحقه متعلق بها فيحتمل تقديم حقه كالمرتهن والمجني عليه ويحتمل ان لا لتقدم
حقهما وهذا لم يثبت حقه الا بالموت مفلسا فهو كمتعلق حق الغرماء بمال المفلس والمفلس
يقدم مؤنة يومه فيكون هذا مثله هذا انتهى لم يخرج مؤنة تجهيز الميت بالمعروف
من غير اسراف ولا تقتير وقول النظم والدفن هو من زيادته وهو داخل في مؤن
التجهيز وفي معنى مؤنة تجهيزه في التقديم على الدين مؤنة تجهيز من عليه تجهيزه كما ذكره
النووي من زيادته في المفلس ثم تقضى ديونه والثلاثة الموروثة عنه كالمرهون بالدين
فلا ينفذ تصرف الوارث فيها قبل وفائه فان تصرف الوارث وليس هناك دين ظاهر ثم ظهر
دين يرد مبيع كان باعه في حياته لعيب او تردى في بئر حفرها عدوانا فافضى الى التلف
ولم يؤد الوارث ولا العاقلة ذلك الارش نفذ ذلك التصرف واعلم ان الحاوي عبر بظهور
الدين والناظم باستبانته وهو بمعناه ولو عبرا بقولهما ثم طرأ دين لكان اولى لان ملحق
بالرد والنووي لم يكن خفيا ثم ظهر بل لم يكن ثم كان الا ان سببه متقدم اما لو كان الدين
موجودا حين التصرف لم يعلم به الوارث ثم ظهر فعلم به كالتصرف من اصله باطل وتصريح
بذلك النووي في زيادة الروضة وحكاه عن الشيخ نصر المقدسي وقول النظم من
زيادته وفي وجه قوي ثان تصرف الوارث كالضمان اشار به الى وجه ثان انه لا ينفذ
تصرف الوارث ولكنه يطالب بالدين ويجعل كالضامن ثم تنفذ الوصايا من ثلث
الباقي بعد وفاء الدين وما بقي بعد ذلك فهو للورثة والورث في كلام النظم بضم
الواو وفتح الراء وتشديدها جمع وارث كما مثل وكمل

ص
من مستحق النصف زوج بنت وبنت الابن وكذا الاخت
لابوين او اب وكلالة اخ يساوي رتبة واذ لا
عصب والبنت ربما ان ذهب لاختا الاصلين واختا بتاب
والجد لا واحدة من ذي ودي فالنصف مع زوج ولم قل جدي
لكن هذا في حساب ذين فالجد مع اخت كابنتين
قلت الى اكدر تعزي لو فرض اخ مكان الاخت فيها لرفض
وعصب من الابن بنت ابن ولو اسفل منها حيث فرضها نفوا

ش الوارث اما ذو فرض او عصبة او ذو رحم عند من ورثه فاصحاب الفروض

التقدم